الاتصال والتواصل في منظومة مجتمع المعرفة:
نحو رؤية إسلامية للتواصل الإنساني

محمد بابكر العوض *

الملخص

تتكون الرؤية الاتصالية لأية مجموعة بشرية من الروابط التي تشكل العلاقات بين الرؤية الحضارية لتلك المجموعة، وممارسة وسائل الإعلام، والسلوك التواصلي لأعضائها، من منظور واقعي. تعالج الدراسة موضوع الرؤية الاتصالية لنموذج مجتمع المعرفة وعلاقته بالمنظور الحضاري الإسلامي، وتناقش مفاهيم الاتصال والتواصل، والاختلافات حول مجتمع المعرفة في السياقات الغربية والعربية، لتخلص إلى بيان أهم المحددات اللازمة لبناء رؤية إسلامية للتواصل الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الاتصال، التواصل، مجتمع المعرفة، الرؤية إسلامية، التواصل الإنساني، رؤية العالم، التمركز اللغوي، الاغتراب الحضاري، الأنساق المعرفية.

Communication in the system of knowledge society:
Towards an Islamic perspective of human communication

Abstract

Communication perspective of any society consists of relations that constitute civilizational vision of that society, communicative behavior of its members, and the media practices. This study deals with the communication perspective of the knowledge society and its relationship with the Islamic cultural perspective. It discusses the various concepts of communication, and differences in understanding the knowledge society between the Western and Arab contexts. It concludes with identification of the most important determinants of Islamic perspective of human communication.

Key words: communication, knowledge-based society, Islamic perspective, worldview, Language centrism, cultural alienation, epistemological patterns.

* دكتوراه في علوم الاتصال، أستاذ الإعلام وعلوم الاتصال المشارك– عميد معهد إسلام المعرفة (جامعة الجزيرة)، mohd702002@yahoo.com

تم تسلم البحث بتاريخ ٢٠١٤/٦/١م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٤م.

مقدمة:

قد تبدو القضية الاتصالية –للوهلة الأولى– أمراً طارئاً على الفكر الإنساني؛ مرتبطاً في أصل وجوده بالطفرة التقنية التي تعيشها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، في حين ينتمي الاتصال إلى جذور بعيدة الغور في سلوك الإنسان وأبنية المجتمع. وقد تثار مخاوف وشكوك على المستوى المعرفي حول التحديدات العلمية للاتصال لدى من يغلّبون في تعاملهم معه جانب النظر بوصفه سلوكاً إنسانياً وظاهرة مميزة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة، متناسين أثناء ذلك أن الاتصال قد غدا فرعاً معرفياً فتياً آخذاً في التكوّن، ودائباً على فرض وجوده على الساحة المعرفية.

ولعل استعراض مراحل تطور الفكر الاتصالي المعاصر يعين على استكشاف الأسس المعرفية التي قام عليها في صورته العامة، ويعرف بالعوامل التي أثّرت في تطوره بوصفه حقلاً معرفياً حديث النشأة في البيئات العربية والإسلامية. وهو ما يستدعي وعياً منهجياً قادراً على استيعاب المزايا العلمية لمعطيات الفكر الاتصالي السائد، وتجاوز ما يشوبه من علائق معرفية ونظرة سالبة ولّدتها بيئة المنشأ الغربي أو بيئة الموطن الجديد.

وقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تركيزاً ملحوظاً على موضوع (المعرفة) وعلاقتها بالتطورات الناتجة عن ثورة التكنولوجيا والاتصالات، والتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها، كما أكدت الخبرات البشرية منذ فجر الإنسانية على المضمون الاجتماعي للمعرفة وأهميتها في تحقيق التواصل وتعزيز الروابط العقلية، التي تؤلِّف بين الناس وتجعل التفاهم بينهم ممكناً.

ومهدت تلك الفكرة الموروثة عن التواصل المعرفي المؤثَّلة بنواتج الفكر الاتصالي المعاصر لبروز جملة من المقترحات والصيغ المنظِّمة لحركة التواصل الانساني، والمعزَّزة بعوامل دولية جديدة؛ منها عولمة النظام الاقتصادي، والسعي إلى استدامة التنمية، والمنافسة

القوية بين شبكات الاتصال وشركات التقنية في توسيع نطاقات عملها واكتساب عملاء جدد، والخوف من المستقبل.

وقد أسهمت تلك العوامل مجتمعة في ظهور ما عرف بالنظام الإعلامي العالمي الجديد، الذي لم تمض عقود حتى تبلور تحت شعار العولمة، مجسداً أهم ظاهرة دولية يشهدها ذلك القرن. وفي أثناء ذلك التداعي بدأت فكرة "مجتمع المعرفة" تتشكل في صورة مشروع يحظى باهتمام الباحثين والمؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث، بالإضافة إلى انشغال الحكومات والمنظمات وناشطي المجتمع المدني بالمنافسة المحمومة، في سبيل تحقيق أكبر قدر من تطبيقات تقنيات الاتصال والمعلومات وتوظيفاتها، التي تمثل المعطيات الأولية لقيام النموذج.

ومن البدهيّ القول إنَّ التعايش الواعي مع هذه المنظومات أو عَبْرها أو خارجها، واتخاذ موقف يتّسم بالموضوعية والرشد من أطروحاتها، يتطلب –ابتداء– وجود رؤية حضارية مستقلة، وأداة منهجية ذاتية للقراءة والتحليل، وبناءً تقنيًّاً متطوراً قادراً على مواكبة تطورات البيئة التواصلية للاجتماع الإنساني والتفاعل معها بإيجابية.

ويفرض هذا الأمر على مختلف المجتمعات ومنها مجتمعات العالم العربي والإسلامي، إعادة النظر في نماذج التحديث السائدة —كنموذج مجتمع المعرفة—، والانتباه للتحديات والتطورات الحادثة في واقع الاتصال الإنساني ومواكبتها بالقراءة والتقويم، واختبار مناهج وطرق التعامل معها بما يوسع دائرة الوعي بها، والتنبّوء بمآلاتها، والقدرة على التعامل مع انعكاساتها وآثارها المترتبة على حياة المجتمعات والأفراد.

وتقوم المنهجية المقترحة لهذه الدراسة على افتراضٍ أساسٍ بأن نموذج مجتمع المعرفة يعود في أصوله التكوينية إلى جذور وجودية "أنطولوجية" ضاربة في العمق، تنتمي إلى مرحلة ما قبل التقنية، وإلى جذور معرفية "إبستمولوجية" تتأثر بالتطور المنهجي للعلم وأدواته، وجذور واقعية "إيكولوجية" تخضع للتفاعل المباشر مع الواقع المحسوس.

ومدار الدراسة كما يشير عنوانها ثلاثة مفاهيم هي: مفهوم الاتصال، ومفهوم التواصل، ومفهوم مجتمع المعرفة. ويُشيرُ الأخير إلى الصلةِ الاجتماعية المُتزايدةِ للمعرفة العلمية، ويعْكسُ -في هذا الخصوص- التفاؤلَ العظيمَ الذي ساد أوائِل الستّيناتِ من القرن العشرين. وإذا عددنا "دانيال بيل" من أوائل من عرَّف بمفهوم مجتمع المعرفة، فإننا تبعاً لذلك نكون قد سلَّمنا ضمناً بأن المقصود بمجتمع المعرفة هو المجتمع ما بعد الصناعي. ويشير الأكاديمي البريطاني "ديلانتي" إلى تحليلات (مانويل كاستلز Manuel Castells)[١] الأكثر شمولاً حول مجتمع المعرفة؛ إذ يراه كاستلز "مجتمعاً عالمياً تم اختزاله في حدود قياسات الدولة القطرية". وربما تم تعريف مجتمع المعرفة بوصفه المجتمع الذي تحركه التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، أو بأنه نموذج أكثر ديمقراطية من المجتمعات التي تتأسس على إمكانات ديمقراطية. وبعامَّة يمكننا القول إنَّ مجتمع المعرفة هو مجتمع تُشكِّلُ المعرفة فيه مطلباً أولياً في البناء الاجتماعي، وأنه يمتاز بتبلور طبقة جديدة من المشتغلين بمجالات إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها، وأنه يهتم بإعطاء قيمة اقتصادية للمعرفة.

وعادة ما يتأثر تحليل ظواهر الاتصال بنوعين من المتغيرات؛ الأول معرفيٌّ يتعلق بالتطور العلمي والمنهجي. والثاني فني تقني، يرتبط بالتطورات التكنولوجية. ويلاحظ أن معظم التحليلات التي أجريت على نموذج مجتمع المعرفة ركزت على النوع الثاني من التطورات، في حين أن الرؤية الاتصالية التي يستند إليها النموذج ذات طابع معرفي يجعلها أكثر انتماء إلى النوع الأول.

وقد تواضعت أدبيات البحث الاجتماعي على أن دراسة الظاهرة التواصلية قد مرت خلال تطورها بتحولات جوهرية تتمثل في مرحلة المجتمع الجماهيري، الذي يعكس حالة التخوُّف الأول من أثر وسائل الاتصال على البناء الاجتماعي، لتأتي بعده حقبة تعكس

[١] أستاذ في علم الاتصالات، يشغل كرسي الأستاذيّة واليس أننبرغ للاتصالات والتكنولوجيا والمجتمع، في مدرسة أننبرغ للاتصالات، التابعة لجامعة جنوب كاليفورنيا، لوس أنجلس، الولايات المتحدة، ومدير مشروع الإنترنت كاتالونيا في جامعة أوبرتا في كاتالونيا، وبرشلونة، وإسبانيا.

نظريات الاتصال السائدة فيها تَحقُّق الوعي بتأثيرات الاتصال السلوكية والاجتماعية. وتحوي هذه نوعين من النظريات؛ الأولى تعبِّر عن التأثير غير المحدود لوسائل الاتصال، وأخرى مقابلة لها تتحدث عن التأثير المحدود والمشروط للانتقال المُمَرْحَل للمعلومات. وفي المرحلة الأخيرة –التي تشير إليها الأدبيات الاتصالية في مرحلة انتشار الاتجاهات التحليلية والنقدية– تنتهي المسيرة لمرحلة راهنة تتمثل في نموذج مجتمع المعرفة وانعكاساته الاقتصادية والتقنية الاجتماعية، وهي مرحلة تستقطب باحثي الاتصال على نحو لافت، وإنْ لم يتحقق إجماع حولها بَعدُ.

ولا شك في أن لتحفظ بعض الاتجاهات العلمية في عالمنا العربي والاسلامي على تأسيس الدراسات الاجتماعية والإنسانية على التجربة الغربية قدراً من الوجاهة، إلا أن الرجوع إلى الحيثيات التاريخية لتلك التجربة لا يفقد أهميته في مثل دراستنا، ما دام قد ثبت أن "مجتمع المعرفة" –كما هو مُتداوَل– مشروع غربي المنشأ، وحلقة من حلقات التطور المعرفي للمجتمعات الحديثة في نسختها الغربية. ومن ثم فإن تحديد موقف علمي منه يظل رهناً بأخذنا له في سياقه الموضوعي والتاريخي، وهو ما يلزمنا بالرجوع إلى التجربة التاريخية والمعرفية التي تولَّد عنها.

ويزخر رصيد المعرفة الاتصالية الحديثة بمعين غنيٍّ بالمقاربات وأطر التحليل المتحدة في موضوع عملها، والمتباينة في تركيبها ومداخلها المنهجية. وتُعدّ نماذج الاتصال التقليدية هي أول هذه الأطر على مستوى علوم الاتصال،[٢] وهي بالتأكيد سابقة تاريخياً لشيوع مسميات مجتمع المعرفة والمعلومات. ومع بروز (مفهوم عصر المعلومات) على سطح الاهتمام العلمي وازدياد الدراسات في هذا المجال وتكاثفها، برزت محاولات إيجاد معايير

[٢] مع أن نماذج الاتصال الأولى قد وجدت في الأصل لتقديم تفسيرات مدرسية لعملية الاتصال، فجاءت بسيطة في بنائها ووحداتها، إلا أن كثيراً منها قد وجد فرصته ليتطور ويأخذ مكانه إطاراً أوسع للتحليل. ومن أمثلة ذلك نموذج هارولد لاسويل الذي أسس من خلال أسئلته الخمسة الشهيرة 5w&h تقليداً في التحليل الاتصالي، يربط شمول التحليل باستيفاء تلك العناصر الخمسة المشار إليها آنفاً وهي: ١. القائمون بالاتصال (المجتمع). ٢. الوسائل المستخدمة (الاتصال). ٣. الرسائل المتبادلة (المعرفة). ٤. البيئة الاتصالية (النظام). ٥. نواتج عملية التواصل (الآثار).

عامة[٣] لتحليل الأبعاد المختلفة لعصر المعلومات. أما مجتمع المعرفة فقد برز إلى الوجود مصحوباً بنوع جديد من التحليلات التي أبرزتها كتابات الروّاد[٤] الذين عرَّفوا بالمفهوم

[٣] سعى باحثون أمريكيون ويابانيون وأوربيون لاستخلاص معايير عامة لتحليل عصر المعلومات بمراجعات كثيفة لعدد كبير من دراسات عصر المعلومات، ليتمكنوا من استخلاص خمسة معايير لعصر المعلومات. للمزيد انظر:

- Martin, W .J. The *Information Society*. London: Aslib. The Association for Information Management , 1988 , P.40.

[٤] تتسم تحليلات رواد الفكرة (دانيال بيل وبيتر دروكر ومانويل كاستلز) بكونها مقاربات علمية (أكاديمية في أغلب الأحوال) لكنها تؤدّي دوراً رئيسياً في توجيه التفكير حول الموضوع، وتسهم في إعادة توجيه النموذج ومؤسساته؛ إذ كان لدانيال بيل الريادة في مجال التعريف بمجتمع المعرفة، فقد صرح مبكراً أن المجتمع المعاصر الذي نعيشه اليوم يتّسم بأنه (عصر المعلومات)، وتنبأ باقتراب سيطرة اقتصاديّات المعلومات وهيمنتها على الاقتصاد ومختلف مجريات الحياة المعاصرة. وتُعدّ أطروحته من أولى التحليلات الاجتماعية الشاملة للمجتمعات التي تحصل فيها قطاعات إنتاج المعرفة على أهمية حاسمة، فالمعرفة وليس العمل هي معيار التقويم في مجتمع ما بعد الصناعي. وقد ركزت أطروحة "بيل" حول مجتمع المعرفة على وضع قوى العمل المعلوماتي؛ والتدفق المعلوماتي "وبشكل أخص تدفق المعرفة العلمية"؛ والدور المحوري للكمبيوتر في وثورة المعلومات. ومع أن بعض الآراء المتجنية رأت في تحليلات بيل تعبيراً عن ضعف في الجانب البرهاني، وانشغالاً تكنوقراطياً بالأطر العامة، وولعاً غير مبرر بالحاسبات العملاقة، فإن عمل دانيال بيل "ما زال يعدُّ مساهمة رائدِة في مجاله" أما مانويل كاستلز: فقد عدّه بعض الباحثين كارل ماركس القرن الحادي والعشرين، بوصفه أهم منظري المجتمع الصناعي الرأسمالي. لقد صاغ كاستلز رؤيته حول مجتمع المعرفة في أطروحة من ثلاثة أجزاء منفصلة؛ يعرض في أولها كتاب المجتمع الشبكي The Network Society الملامح الأساسية للمجتمع العالمي الجديد من زاوية بنيته السياسية والاقتصادية والاتصالية. بينما يعرض في الجزء الثاني (قوة الهوية) التي عبرت عن نفسها في مواجهة العولمة، وفي الجزء الأخير (نهاية الألفية) يحلل كاستلز أزمة الدولة الصناعية الجامدة وسقوط الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من تداعيات سياسية واقتصادية وثقافية، أهمها صعود العالم الرابع، وبروز الرأسمالية المعلوماتية، وتصاعد معدلات الفقر. وثالث رواد الفكرة هو بيتر دركر Peter Drucker الذي ساهمت كتاباته في انتشار استخدام مفهوم مجتمع المعرفة، وطوّر من خلالها مفهوم (مجتمع المعرفة) بصورة أوسع، فقد اهتم بظاهرة النمو العالمي لاقتصاد المعرفة. ويرى دروكر أن المعرفة لا تسمى (معرفة) إلا إذا كان لها طابع تطبيقي "Knowledge inAction"؛ أي إذا تم استخدامها في المجتمع والاقتصاد، أو في تطوير المعرفة ذاتها. وقد نبّه دروكر في وقت مبكر إلى تغيرات قوى العمل وصعود طبقة (عمالِ المعرفة knowledge workers). وفي العقودِ الختامية لهذا القرنِ (العشرين) يقول دروكر إن القوة العاملة الصناعية في الولايات المتّحدةِ انكمشت بشكل أسرع مِنْ أيٍّ من البلاد المتطورة الأخرى، في حين نَما الإنتاج الصناعي بها أسرع مِنْ أيّ من البلاد المتقدمة الأخرى ما عدا اليابان." للمزيد، انظر:

– يسن، السيد. الهوية في مواجهة العولمة، **صحيفة المصدر الإعلامي الحر**.

http://www.freemediawatch.org/81-010706/8.htm

– كاستلز، مانويل. "وسائل الاتصال الجماهيريّة الفرديّة الجديدة"، **صحيفة لوموند ديبلوماتيك النسخة الإلكترونية**، النشرة العربية، أغسطس ٢٠٠٦، على الرابط:

http://www.mondiploar.com/article412.html?PHPSESSID=2f20e3214aa4ab7a5777008a9cc0e905

وروَّجوا له، وكان رواد الفكرة ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة، وإن اشتركت في انتمائها إلى مساق العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولكن عندما تحوّل المفهوم إلى واقع فعلي يستند في بنائه وحقيقة وجوده ومستلزمات التحقق بمطلوباته إلى أسس تكنولوجية، بدت التحليلات القادمة من القطاع التقني تتخذ مكاناً مميزاً، لا في حدود التحليل فحسب بل على مستوى وضع سياسات الاتصال الدولية والمحلية، التي أصبح لشركات الاتصال (متعددة الجنسية) فيها صوت يكاد يكون الأعلى، ويأتي معيار الجاهزية الإلكترونية[٥] واحداً من الأطر القادمة من هذا الأفق.

- Bell, Daniel. *The Coming of Post-industrial Society*. New York: Basic Books, 1999.
- Böhme, Gernot and Stehr, Nico. *The Knowledge Society The Growing Impact of Scientific Knowledge on Social Relations*, Springer, 1986. p 9
- Smeby, Jens-Christian. Professionalism in a knowledge society: The academic drift of professional education in the "new" professions , Centre for the Study of Professions Høgskolen i Oslo ~ Oslo University College Working paper no. 07/2006 www.hio.no/sps,p8
- Drucker, Peter. *The age of Discontinuity*. New York: Horper and Row. 1969. P.269.

[٥] لعل آخر الأطر التحليلية المستخدمة في حدود دراستنا هو معيار الجاهزية الإلكترونية، الذي يتأسس على القول إن كل أمة تحتاج إلى أن تكون جزءاً من عالم رقمي واحد مترابط بالطريقة نفسها التي ترابط بها العالم القديم بالخطوط الحديدية والطرق وأجهزة التلغراف، ولتحقيق ذلك فإن هناك إعداداً مسبقاً ينبغي أن يوفر، والتعبير الفني عن هذه الإعداد المسبق هو الجاهزية الإلكترونية؛ ويعني "جاهزية كيان ما لأن يكون مترابطاً شبكياً، وبهذا المفهوم فإن الجاهزية الإلكترونية يمكن تطبيقها على مؤسسة أو على دولة كاملة. ويقع الجهد هنا على الناحيتين البنيوية والمادية. وعلى نطاق أوسع يمكن أخذ الجاهزية الإلكترونية على أنها الجاهزية القومية لتلبية المتطلبات الاستراتيجية والتنموية لاستعمالات وتطبيقات ICT وحرف E الذي يسبق كلمة Readiness (جاهزية) والذي يرمز إلى كلمة Electronic التي تغطي كل نواحي جاهزية ICT وليس تأسس الجاهزية الإلكترونية على الانترنت فقط كما هو الاعتقاد السائد. وهذا ما يقوم به المشروع".

والغرض من الجاهزية الإلكترونية كما ورد في Term Of References الذي أصدرته NIC وUNDP هو تصميم وإدارة تحليل لتقييم الجاهزية الإلكترونية للحكومة، والقطاع الخاص، والتعليم العالي، والتعليم الثانوي والأساسي، وقطاع الأفراد من أجل المساعدة في تحديد الحالة الشاملة للبنات بناء ICT وغير ICT التي تمكّن لأوليات التنمية القومية. ويعدّ تقييم الجاهزية ممارسة تهدف إلى وضع التحديات والفرص بمواجهة استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بصفة عامة، واستعمال الانترنت على وجه الخصوص. والحالة الراهنة هي تقييم لدرجة الجاهزية للمشاركة في الاقتصاد الرقمي. ولإنجاز تقييم الجاهزية الإلكترونية لبلد ما، يجب دراسة عدة نواحٍ في وقت واحد، وهي على وجه العموم تغطي البنية الأساسية للاتصالات؛ مستويات التعليم، والبيئة الاجتماعية والقدرات البشرية، ومعدلات الدخل، والمناخ الاقتصادي والتجاري، إضافة إلى القوانين والنظم ذات الصلة. وبصفة عامة فإنه يجب طرح الأسئلة الآتية:

ولتحديد الموقف من الأُطُر السابقة ومدى إمكانية الاستفادة منها، لا بدّ في البدء من تبنّي إطار نظري متكامل لدراسة البنية الاتصالية للمنظومة؛ إطارٍ تتكامل فيه الجوانب التفسيرية والتحليلية، على نحو يمنحه القدرة على تحديد الأبعاد النظرية والفلسفية لهذا الواقع، وما يتعلق منها بالرؤية الحاكمة للنظام، وأبعادها الثقافية والاجتماعية، وما يرتبط بها من قرارات، وأبعادها التطبيقية، وما يتعلق بالآليات المستخدمة في إدارة النظام وتشغيله، وهي المحاور الأكثر حضوراً في المحاولات السابقة لدراسة التطورات الراهنة للنظام الاتصالي الدولي.

يتميز نموذج مجتمع المعرفة بسعة الانتشار على رقعة جغرافية شاسعة؛ إذ تمت مراجعته ونقده من قبل عدد من المجتمعات التي سبقت إلى النظر في النموذج والحكم عليه. وتحتاج المجتمعات الإسلامية لرؤية في مجال الاتصال تحفظ لها خصوصيتها وتميزها عن المجتمعات الأخرى، كما حدث في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة؛ لأن البنى النظرية الاتصالية التي تم تطبيقها في عالمنا لم تفلح في الوفاء بالاحتياجات التواصلية لإنسان هذا العالم.

ومع تنامي الاهتمام بالنموذج في بلادنا؛ فما زالت المنطقة العربية تُعدُّ منطقةَ ظلٍّ في خارطة دراسات مجتمع المعرفة، فهي بعيدة عن الجزء النشط من الإطار الحيوي للتفاعل النظري حول موضوعاته، المتمثل في المؤسسة البحثية الغربية بشقيها الأوربي والأمريكي، والآخذ في الانفتاح على الجامعات ومراكز الأبحاث في مختلف دول العالم. ويعزز ذلك ما تعبّر عنه نتائج البحث[٦] والمسح الببليوغرافي للموضوع من ندرة في الدراسات التقويمية الشاملة، والتحليلات النظرية الجادة للنموذج في المنطقة العربية والإسلامية؛ إذ يلقى الاهتمام بتحقيق المطالب التقنية والاقتصادية للنموذج وتطبيقاته من الأولوية والاهتمام ما لا يلقاه التقويم العلمي والمنهجي للجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وعليه؛ فإن بوسعنا

= هل ينتفع المجتمع بالإمكانات القصوى لـICT؟ وهل لدى المجتمع الاستعداد للتحول إلى مجتمع معرفي؟ وما هي المتطلبات الدنيا لكي يصبح معرفياً؟ وما هي المتطلبات الإضافية الأخرى للارتفاع إلى مستوى أكثر تقدماً؟ وهل ICT هي جزء مكمل للتنمية الاقتصادية الاجتماعية؟ وما الذي يجب فعله لجعلها تسير في هذا الخط؟

[٦] اعتمدنا على البحث النوعي في google scholar, google book.

القول إن غاية ما يسعى له هذا التحليل هو الوصول لآلية منهجية منضبطة، تساعد في قراءة مجتمع المعرفة في ضوء معطيات ومقتضيات الواقع العربي الإسلامي.

يسعى البحث عملياً لتعزيز موقع الوظيفة المعرفية، لتكون ضمن الوظائف الأكثر أهمية وإلحاحاً في سُلَّم أولويات التواصل في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، تلك التي تنزَّل فيها قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾ (الزمر: ٩) وقوله تعالى أيضاً: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ (المجادلة: ١١). إن ما يمكن أن تقدمه ثورة الاتصال في جانب التواصل المعرفي، يتم من خلال تحليل البنية التواصلية لنماذج التنمية الاجتماعية، وما يجب أن تنعكس به على واقع مؤسسات المعرفة كالجامعات والمدارس والمراكز العلمية والثقافية، التي تعدّ من أهم مؤسسات مجتمع المعرفة؛ وكذلك الإجابة عمّا يثار من تساؤلات منهجية حول الموضوع من قبيل:

ما هو موقع نظرية مجتمع المعرفة في سياق الفكر الاتصالي المعاصر؟ وما ملامح كل من الأطروحة النظرية والرؤية الاتصالية لنموذج مجتمع المعرفة؟ وما هي الأبعاد الاجتماعية والاتصالية لنموذج مجتمع المعرفة؟

ومنهجياً تعتمد الدراسة مدخلاً إبستمولوجيا، فيه مكان لتحليل المفاهيم والأطر النظرية والأصول المعرفية للظواهر. كما استفادت من المنهج الوصفي التحليلي، لما يمتاز به من إفادة في جوانب وصف الواقع الفعلي للظاهرة وتفسيرها، واهتمام بتحديد الظروف والعلاقات التي تجمع بين الوقائع والحقائق. كما يهتم بالتعرف على الاتجاهات والمعتقدات وطرائق نموها وتطورها، وكلها مزايا تحتاجها الدراسة.

وقد جاء تقسيم الدراسة في خمسة محاور؛ تبدأ بمحور مفاهيمي يناقش موضوع الجدل حول مفاهيم الاتصال والتواصل. ويعالج المحور الثاني معنى مجتمع المعرفة ودلالاته في السياقين الغربي والعربي. ويقدم المحور الثالث رؤية تحليلية لنموذج مجتمع المعرفة. وفي المحور الرابع يتم عرض رؤية العالم بوصفها الأداة الأنسب لتحليل الرؤية التواصلية. ويأتي المحور الأخير ليعرض أهم محددات بناء الرؤية الإسلامية للتواصل.

أولاً: جدل الاتصال والتواصل

أ. مفهوم الاتصال:

تبدو اشكالية المفاهيم في هذا العلم أوضح ما تكون حين تثير كلمة اتصال –لشيء في طبيعة استخداماتها– نوعاً من التداخل يصعب تجنبه، وهو المعنى الذي يتأكد عند متابعتنا للجهود المتوالية لمحاولة صياغة تعريف جامع ومانع لمفهوم الاتصال والمفاهيم المرتبطة به. وتكاد إشكالية التعريف تمثل ظاهرة في حد ذاتها في مباحث هذا العلم، لا في صورته العربية فحسب بل حتى في داخل العلم الاتصالي الغربي نفسه. وقد عملنا في دراسات سابقة على تتبع سيرة مفهوم الاتصال في السياقين العربي والغربي عبر استعراض وتحليل أهم وأشهر التعريفات الواردة في كلٍ، وبيان المضامين الكامنة في تلك التعريفات، وأهم العوامل المؤثرة في بنائها. فكلمة اتصال تستخدم في سياقات مختلفة وتتضمن مدلولات متعددة، فهي في صيغة المفرد"Communication" تشير إلى الاتصال بكونه مفهوماً أو نشاطاً أو سلوكاً أو عملية، بينما تشير في صيغة الجمع "Communications" إلى الوسائل الاتصالية.[٧]

ويلاحظ أن هناك تداخلاً آخر بين مفهوم الاتصال وتقنيات الاتصال الشخصي والهواتف بأنواعها. فعندما أراد الناقد والفيلسوف الأمريكي بورك "Burke" طبع كتابه المعنون: أطروحات عن الاتصال Treaties on Communication، اضطر في النهاية لتغيير العنوان لتخوُّف الناشر من أن القراء سيرونه دراسة عن الهواتف.[٨]

إذا رجعنا إلى جذور الاستخدام اللغوي، فسنكتشف أن مفهوم الاتصال في الثقافة الغربية كان يحمل مضموناً ميتافيزيقياً بارتباطه بمفهوم التخاطر "Telepathy"، الذي يعني تبادل الأفكار دون وسيط.

---

[٧] مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلي حسين. **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط٤، ٢٠٠٣م، ص٢٥.

[٨] المحنة، فلاح كاظم. **علم الاتصال بالجماهير**، عمّان: مؤسسة الوراق، ط١، ٢٠٠١م، ص٢٢.

وتشترك الحضارات الشرقية في إضفائها على الاتصال بُعداً داخلياً ومسحة روحية. فالاتصال في التراث الصوفي الإسلامي درجة من درجات الترقّي الروحي في سُلَّم الكمال، وهو أمر لا حضور له في معظم التعريفات العربية لمفهوم الاتصال. وليس ذلك لعدم قدرتها على تمثيل روح الفكر الاتصالي الغربي المتأسس على مبادىء العقلنة "Rationalizing" والعلمانية فحسب، بل لفشلها أيضاً في استيعاب التراث (العربي الإسلامي) الذي يحتوي على تحليلات عميقة لجوانب أساسية في عملية الاتصال، مثل الإدراك، واكتساب المعاني، والإقناع، وتغيير الاتجاهات، التي يمكن استقاؤها من أعمال ابن الطفيل وابن رشد والبيروني وابن الصانع وغيرهم.

ويبدو التداخل بين المفاهيم الاتصالية أكثر بروزاً في الدراسات العربية، حين تقدم تلك الدراسات تعريفات متعددة للمفهوم الواحد، لا يكاد يشاكل بعضها بعضاً، فضلاً عن عدم وجود اتفاق على ما بين تلك المفاهيم من علاقات، وما إذا كانت علاقات ترادف أوتباين. ومرجع هذا الاختلاف هو نشوء المفهوم الاتصالي في بيئة معرفية مغايرة من ناحية، وضعف عملية الاستيعاب والتمثّل للعلم الاتصالي ومفاهيمه في البيئة العربية. وربما تعلّق الأمر بحداثة نشأة علوم الاتصال حتى في بيئتها الأصلية.

ومن ثم واجه المفهوم في الدراسات العربية إشكالات يتعلق بعضها بالترجمة عن اللغة الأصل، التي هي في غالب الأحيان الإنجليزية أو الفرنسية. وسنلاحظ في الفقرات الآتية أن هذه الثنائية في المصدر كان لها دور في تعقيد عملية تسكين المفهوم الاتصالي في الدراسات العربية. ومن ناحية ثانية سنلاحظ أن الممارسات الاتصالية السائدة في المجتمعات العربية، التي لا تحفل بها بحوث الاتصال الغربية، تظل غائبة بمفاهيمها عن التداول العلمي، وهو ما يعطي انطباعاً بأن الفضاء المفاهيمي لعلوم الاتصال في الجامعات العربية يعبّر عن مضامين الاتصال الغربي أكثر من تعبيره عن واقع الاتصال في المجتمعات العربية نفسها.

وقد هيئ لهذه الكلمة "اتصال" أن تعبر من اللاتينية إلى الثقافة العربية المعاصرة عن طريق معبرين رئيسيين؛ هما اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. والتفريق بين المصدرين مهم، لما

له من انعكاسات لاحقة على شكل الترجمة ومضمونها. ففي المشرق العربي ترجمت كلمة Communication إلى المفردة العربية "اتصال" على اختلاف مجالات الاستخدام، سواء في دائرة علم الاتصال أو العلوم التقنية أو الفلسفة. أما في المغرب العربي فقد تم التفريق بين الاستخدامين؛ فعلى مستوى العلوم التقنية يتم استخدام "اتصال". وبعض من ترجموا الكتابات الإعلامية عن الفرنسية استخدموا كلمة "اتصال". أما في نطاق الدراسات الفلسفية وغالب الدراسات الإعلامية وبقية العلوم الإنسانية فظل التفضيل لاستخدام كلمة "تواصل".

ويمكن وصف المحاولات العربية لتعريف الاتصال بأنها تصدر عن قراءة سكونية للمفهوم؛ إذ تنظر إلى مفهوم الاتصال من موضعه "الإبستمولوجي" الذي اتخذه بعد عزله من سياقه الاجتماعي. وهي قراءة سكونية، لأنها عاجزة عن ربط المفهوم "الإبستمولوجي" الفوقي بجذوره الاجتماعية الدنيا، وتقدمه في إطار القوانين الداخلية لعملية الإنجاز الفكري، وطبيعة القوانين العامة التي تحكم حركة الواقع الاجتماعي.[٩] وظلَّت هذه القراءة العربية للمفهوم تؤكد عجزها عن صياغة تعريفات مستقلة، قادرة على التعبير عن واقع الظاهرة الاتصالية في المجتمعات العربية.

إن الفصام القائم في العقل الأكاديمي العربي بين الاطار النظري لعمله، وما تمت صياغته غربياً، والواقع الاجتماعي المعيش الذي يفترض أنه يمثل المحيط الموضوعي لعمله، له دور كبير في إضعاف مستوى الأصالة في الطروحات العربية والإسلامية. وهي مشكلة بنيوية ترتبط بتكوين الباحث نفسه أكثر من ارتباطها بعملية التعريف في حد ذاتها.

ومما تجدر ملاحظته أن حقل الإعلام والاتصال يحظى بما يشبه الإجماع على أهميته ووظائفه. إلا أنه لم يحقق حتى الآن إجماعاً على تحديد مفاهيمه وأطره النظرية، وهناك اتجاه لتعريفه قياساً على تطبيقاته واستخداماته أكثر منها ارتباطاً بالجوانب النظرية التي تسمح لنا بنقد هذه الاستخدامات وتقييمها.

---

[٩] انظر: أبو شوك، أحمد إبراهيم. "موت مؤرخ: محمد سعيد القدال"، **صحيفة الأحداث**، عدد٩٨، بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠م.

وتبعاً لما سبق يمكن تعريف الاتصال بأنه:

وصفٌ لعلاقة قائمة على نوع من الاستعداد الذهني بين شخص أو أكثر، يسمح بتحقيق قدر من الاشتراك والتبادل والنقل للمدركات والمواقف الشعورية أو الصور الذهنية، باستخدام الحواس وامتداداتها التقنية من الوسائل الاتصالية المختلفة.

ويشمل الاستعداد الذهني: وجود إطار دلالي مشترك، أو إطار من الخبرة المشتركة بين أطراف العملية الاتصالية. واستخدام مهارات الاتصال الأساسية والمكتسبة (السمع والكلام- القراءة والكتابة) ونحوها.

ونعني بالاشتراك: إيجاد أو التحقق من مستوى المعرفة المشتركة بين أطراف العملية.

أما التبادل، فنعني به: الانتقال المتبادل للمعرفة بين أطراف العملية.

ويشير النقل إلى انتقال المعرفة من طرف لآخر بقصد الإخبار والإعلام أو التعليم والتدريب.

ب. مفهوم التواصل:

يقصد بالتواصل: "السلوك الاتصالي الموجب بين أطراف العملية الاتصالية، الناتج عن تحقق القدر الضروري من الثقة والفهم المشترك. ويكون التواصل بهذا المعنى هدفاً رئيسياً من أهداف العملية الاتصالية". ونحاول هنا تقديم تحليل معرفي لهذا المفهوم على نحوٍ يضعه في سياقه، في الوقت الذي يجد فيه الأفراد أنفسهم في بيئة جديدة ليست لهم بها خبرة أو علاقات سابقة، فتبدو الحاجة إلى الاتصال واضحة بأبعادها النفسية والاجتماعية؛ إذ إن الشعور بالعزلة والاغتراب يزيد من الوعي بتلك الحاجة التي تأتي كغيرها من الحاجات الإنسانية مصحوبة بقدر من التوتر النفسي، الذي يزول بزوال المؤثر وتحقيق إشباع تلك الحاجة.

وقد يكون التواصل مشتركاً في بعض دلالاته مع التقبّل الاجتماعي، والتعارف، والتفاهم. وجميعها تؤدّي إلى إشاعة نوع من الطمأنينة والألفة بين أطراف عملية الاتصال.

والمؤثر المقصود هنا هو وعينا بوجود آخرين (زملاء، جيران، أقران)، وحالة الإشباع المستهدفة التي يُنهي الوصول إليها التوتر، هي حالة التواصل الوجداني –الاجتماعي– الإنساني.

إننا طوال ممارستنا ومشاركتنا في عمليات الاتصال المختلفة، نسعى للتحقق من أننا قد وصلنا أو اقتربنا من حالة التواصل. والمُفتَرَضُ هنا أن حالة التواصل هي غاية العملية الاتصالية، وأنها الهدف الذي يبتغيه من يندفعون إلى المشاركة في النشاط الاتصالي الإنساني في الأحوال العادية، ومن ثم فإنه فور بلوغ حالة التواصل بين أطراف العملية الاتصالية يتحقق الاستقرار، ويتهيّأ ظرف أكثر إيجابية لإنجاح عملية الاتصال.

ومن هنا يظهر وجه آخر من وجوه الاختلاف بين الإعلام والاتصال. فعملية الإعلام تنتهي حالَ تغيير الحالة المعرفية للطرف المراد إعلامه أو تزويده بمعلومة ما، أما الاتصال فهو عملية مستمرة، تسعى باتجاه بناء علاقة (معرفية، اجتماعية، وجدانية)بين طرفين أو أكثر، تكون المعلومة فيه أداة أو عاملاً مساعداً. فعِلْم الإعلام يهتم بدراسة أنماط معينة للاتصال. ويساعدنا النظر في المداخلات الأحدث على المستوى الفلسفي في بيان جوهرية الإشكال المفاهيمي في هذه العلوم، وذلك إذا قرنّا بين موقف كل من الفرنسي (ريجيس دوبرييه) والألماني (يورجن هابرماس) في التفضيل بين مفردتي الاتصال والإعلام. فقد اختار الأول أن يسمي كتابه "علم الإعلام العام"، في حين اختار الفيلسوف الألماني هابرماس مفهوم "الفعل التواصلي".

والاتصال بطبيعته يُعدُّ المقدمة الضرورية لحصول التواصل. ولتحقيق ذلك فمن الضروري أن يكون الاتصال نشاطاً قاصداً منذ البداية لتحقيق التواصل، أما إذا ظللنا نتعامل مع الاتصال بوصفه أداة تحكمية لتغيير الاتجاهات، ووسيلة لتنميط الرأي العام، فإننا بذلك نكون قد عملنا على توسيع الشقة ووضع العراقيل في المسافة القائمة بينا وبين تحقيق التواصل المنشود.

وإذا عدنا إلى الواقع ونظرنا في مفارقة ضعف التواصل مع ضخامة البنية التقنية للاتصال؛ أعني ذلك الواقع الذي التفت إليه عدد من علماء الاتصال والإعلام وخبرائه،

الذين تحوي أعمالهم تعبيرات بليغة في وصف الحالة، منها (وسائل الاتصال التي تكرس العزلة) وعبارة (اتصال بلا تواصل)، التي انطلق منها البحث، تبيّن لنا مقدار التشابه والاختلاف بين مفهومي الاتصال والتواصل، وانتهى بنا إلى ما نحن فيه الآن.

وفي البحوث الاستطلاعية حول المفهوم في سياقاته اللغوية والاجتماعية، تظهر القرائن التي تربط المفهوم بأبعاد روحية ميتافيزيقية. وإجمالاً لما سبق فإن الملاحظة تحيل إلى أن ثمة عوامل كان لها دور بارز في خلق نوع من الضبابية على الفضاء المفاهيمي لعلوم الاتصال بعامة، من أهمها:

- الحداثة النسبية لظهور الاتصال على أنه علم قائم بذاته.
- شدة التداخل بين مباحث علم الاتصال والعلوم الأخرى.
- تسارع وتيرة التطور في مجال تقنيات الاتصال المعاصرة ونُظمها.

ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تكريس هذا الوضع في البيئات العربية:

- نشوء هذا العلم في بيئة معرفية مغايرة (بيئة العلم الغربي).
- الاختلاف في لغة مصدر المعرفة العلمية الاتصالية بين اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية.
- الاعتماد على جهود الأفراد في ترجمة المصطلحات والكتب المرجعية في مجال الاتصال.

ويتوقع –مع تزايد الاهتمام بالحقل الاتصالي واتساع دائرة المشتغلين به، ودأب باحثيه ومؤسساته العلمية على تأكيد شخصيته بوصفه علماً قائماً بذاته– أن تتجه بنيته المفاهيمية وقاموسه الاصطلاحي لاكتساب ملامح أوضح.

وتتمثل أبرز الإشكالات الناتجة عن هذا الوضع، في العجز الذي تبديه دراسات وبحوث الاتصال المعاصرة حيال الواقع العربي الإسلامي، وضعف قدرتها على العمل بذات الفعالية التي عملت بها في بيئاتها الأصلية. وقد اكتفينا في هذا الجزء –أثناء محاولتنا

إعادة قراءة المفهوم الاتصالي- بالنظر في المفاهيم المشتركة والأساسية لدراسة الظاهرة الاتصالية، واستبعدنا بوعي، المفاهيمَ ذات الارتباط بنظام الاتصال الإسلامي (مثل مفهوم الدعوة والاستجابة ...) وفق منهجية في التحليل، تجمع بين مناهج التحليل اللغوي والتحليل الإبستمولوجي لمفاهيم الاتصال. وللوقوف على العِلّة الكامنة وراء هذا الوضع، لا بدّ من النظر في المكونات الأساسية للبنى النظرية لتلك العلوم، وهو ما سيحملنا على استصحاب الرؤية النظرية الإسلامية للاتصال إذا صح التعبير (أو رؤية علوم الاتصال في البيئات الإسلامية)، وهي رؤية لا تزال في طور التشكّل، ومحاولات التعبير عن ذاتها.

ثانياً: في معنى مجتمع المعرفة

كان من النتائج المعروفة للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغيّر السلع الاستراتيجية وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فقبل الثورة الصناعية كانت السلعة الاستراتيجية هي المنتجات الزراعية؛ إذ لم يكن هناك صناعة كبيرة في ذلك الوقت، وكانت قوى الإنتاج الرئيسية هي المزارعين، وكانت علاقات الإنتاج هي العلاقات الاستبدادية، فلم يكن للمزارعين حرية اختيار من يعملون له في أغلب الأحيان، وكثيراً ما نقرأ عن بيع مقاطعة ما بأرضها وزرعها وما عليها من مزارعين ودواب. وتمثلت الثورة الصناعية في تغيير أسس الإنتاج الثلاثة؛ فتغيرت السلعة الاستراتيجية من المنتجات الزراعية إلى المنتجات الصناعية، وتحوّلت قوى الإنتاج الرئيسية من مزارعين إلى عمال صناعين، وتحولت علاقات الإنتاج من علاقات استبدادية إلى علاقات يختار فيها العامل صاحب العمل، وأصبح لقوى الإنتاج الحق النظري في الانتقال من مكان لمكان، وأن تتفاوض من خلال نقاباتها مع أصحاب العمل، للحصول على شروط عمل أفضل، وظهرت فكرة ساعات العمل المحددة.

وما يحدث الآن هو بالتحديد تكرار لما حدث في القرن التاسع عشر. فقد تغيرت السلعة الاستراتيجية من المنتجات المصنعة إلى المعلومة. ويتحدث (نيف) بالتفصيل عن

مجتمع المعرفة الحالي في الولايات المتحدة. ضارباً المثل بالشركات الأمريكية الجديدة كشركة جوجل Google وغيرها، التي لا تنتج أي بضاعة مصنعة، ولكنها تحقق أرباحاً خيالية، لدرجة أن أسهم هذه الشركة التي طرحت أول مرة منذ عام ونصف بسعر ٨٥ دولاراً أمريكياً، قد قفز بعد سنة واحدة إلى أربعمائة دولار للسهم الواحد. ومن مظاهر التحوّل الاقتصادي الحالي ظهور قطاع ضخم من الشركات التي تنتج برمجيات حاسوبية متقدمة. والملاحظة المهمة التي يرصدها نيف (١٩٩٨) وغيره، هو تحول الهيكل العام للاقتصاد الأمريكي من قطاع التصنيع الذي كان يمثل حولي ٥٠% من الإنتاج الكلي إلى ٢٠% فقط، بينما زاد قطاع الخدمات زيادة كبيرة. وكان أن تغيّرت السلعة الاستراتيجية وأصبحت المعلومة؛ فقد تغيّرت قوى الإنتاج الرئيسية في المجتمع الأمريكي الحالي إلى ما يسمي عمّال المعرفة. وعمّال المعرفة هم أفراد على أعلى مستوى من العلم والتدريب، وعلى درجة عالية من الذكاء، وأصحاب قدرة فذّة على الابتكار. وتتنافس الشركات الأمريكية في إغراء هؤلاء العمّال للعمل بها، وتمنحهم مرتبات خيالية، بالإضافة إلى أسهم شبه مجانية في الشركات، حتى يعملوا بها كما لو كانت شركتهم الخاصة. هذه هي قوى الإنتاج في الثورة المعلوماتية، فعلاقات الإنتاج أصبحت علاقات شبه مشاركة في الرأسمال. أما الشركات الصناعية التي تنتج المنتجات الصناعية فيتم تصديرها إلى الخارج للاستفادة من رخص العمالة، والقرب من الأسواق العالمية.[١٠]

وإذا اعتمدنا الرأي القائل إن "دانيال بيل" هو أول من عرّف بمجتمع المعرفة، فإننا تبعاً لذلك نكون قد سلَّمنا ضِمناً بأن المقصود بمجتمع المعرفة هو المجتمع ما بعد الصناعي.

---

[١٠] لمعلومات أوسع، انظر:

– فرغلي، علي. "الهوية العربية وازدواجية اللغة في عصر المعلومات"، **مجلة الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية**، بيروت، العدد السادس والتسعون، ربيع ١٩٩٩م.

- Neef, Dale. Ed. *The Knowledge Economy*, Boston, Massachusetts: Butterworth-Heinemann, 1988.

- Neef, Dale. *A Little Knowledge is a Dangerous Thing*. Boston, Massachusetts, Butterworth-Heinemann, 1999.

إلا أن الأكاديمي البريطاني "ديلانتي" يرشدنا إلى "ماتويل كاستيلز" صاحب أكثر التحليلات شمولاً في رأي ديلانتي، الذي يرى أن مجتمع المعرفة هو مجتمع عالمي تم اختزاله في حدود قياسات الدولة القطرية.

وربما تمّ تعريف مجتمع المعرفة بوصفه المجتمع الذي تحركه التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. أو بأنه نموذج أكثر ديمقراطية من المجتمعات التي تتأسس على إمكانات ديمقراطية.

وبعامَّة يمكننا القول إن مجتمع المعرفة هو مجتمع:

١. تُشكّل المعرفة فيه مطلباً أولياً في البناء الاجتماعي.

٢. يتّسم بتبلور طبقة جديدة من المشتغلين بمجالات إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.

٣. من سماته أنه يهتم بإعطاء قيمة اقتصادية للمعرفة.

ومما ينبغي التنبّه له في هذا المقام أن مفاهيم مثل: مجتمع المعلومات، ومجتمع الشبكة، ومجتمع الحكمة، قد يتم استخدامها على أنها مرادفات لمفهوم مجتمع المعرفة. وقد تستخدم بوصفها تشير إلى قطاعات عاملة في البِنية الكُلية لمجتمع المعرفة. ومع انعقاد ثلاثة ملتقيات للقمة الدولية لمجتمع المعلومات، تهتم أساساً بالجوانب المتعلقة بإدارة شبكة المعلومات الدولية، إلا أن ما يبدو واضحاً أن مجتمع المعرفة على حداثته يبدو أكثر شمولاً واستقراراً وتعمقاً، لأنه يجمع بين المضمون الاقتصادي والتقني والمعلوماتي بمستوى متقارب.

يعرِّف تقرير التنمية البشرية المعرفة بأنها: "حجم البيانات والمعلومات والخبرات والإرشادات التي يكتسبها الفرد في مراحل مختلفة من الزمان، وتترسخ في الأذهان، ويتم استخدامها للخروج بمعلومة جديدة علمية أو تطبيقية، ويمكن أن تؤدي إلى منتج جديد سلعي أو خدمي، بما يحقق معه التنمية المستدامة."[١١]

[١١] عبد الونيس، أحمد، وأيوب، مدحت. **اقتصاد المعرفة**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٥٤.

ثالثاً: الرؤية التحليلية لنموذج مجتمع المعرفة:

تتكون الرؤية التواصلية لدى أي جماعة بشرية من مجموعة الروابط المشكِّلة للعلاقة بين الرؤية الحضارية والممارسة الإعلامية والسلوك الاتصالي للوحدات المكوِّنة لتلك الجماعة، ممثلة في أفرادها أو مؤسساتها الإعلامية والاجتماعية والثقافية، أو حتى منظومتها السياسية وأنظمتها الاقتصادية. وإذا علمنا أن مجتمع المعرفة يقصد به ذلك النمط من الاجتماع الدولي الذي أفرزته ثورة المعلومات والاتصال، فيلزمنا ابتداءً أن نتحقق من طبيعة الرؤية الاتصالية في مجتمع المعرفة؛ تلك الرؤية التي يبدو من خلال الاستقراء العام لأدبيات مجتمع المعرفة/ المعلومات/ العولمة أنها قد تطورت، تأسيساً على قناعات تعززها الحتمية الإلكترونية التي أكسبتها نبوءات (ماكلوهان) حول المعرفة الإلكترونية قوةً كاريزمية، ولكن الحقيقة العلمية لا تعزز هذا الإيمان بالتكنولوجيا. إنَّ تقلص المسافات لم يقرب نفسياً بين الشعوب بل زاد في إبراز الفوارق وتعزيز العزلة.

الإدماج والاندماج في مجتمع المعرفة:

إذن؛ ما السبيل الأمثل إلى إدماج مجتمعنا بالمجتمع العالمي القائم؟ وكيف سنقرأ أطروحة (مجتمع المعرفة) في مثل مجتمعاتنا العربية بكل ما نعرفه من خصائصها؟ وما هي المداخل التي سنعتمدها لتحديد موقفنا منها؟

تتوقف الإجابة ابتداء على نوع ما نحمله من تصور تجاه انتمائنا للمجتمع الإنساني القائم، وموقفنا من النُّظم الحاكمة لجوانبه المختلفة. لا شك في أن دراسة نموذج مجتمع المعرفة يمكن أن تعطي مؤشرات مفيدة باتجاه الإجابة عن تلك التساؤلات، بوصفه إحدى الأطروحات المقدمة لتحفيز حركة الإدماج بين مجتمعات التخوم أو مجتمعات الهوامش، كما تسميها بعض الدراسات.

سيظل حديثنا عن عملية الإدماج محكوماً بالصيغة التي ورد بها السؤال، ولكننا نود قبل ذلك تأكيد اعتبارات عدّة تجب مراعاتها والانتباه إليها، وهي:

١. الاعتبار الأول: ارتباط مفهوم مجتمع المعرفة بالسياق الغربي (الرأسمالي) الذي يصدر عنه، والذي يبرز فيه النموذج بوصفه مرحلة من مراحل تطور المجتمع الصناعي الغربي.

٢. الاعتبار الثاني: مراعاة التباين في الأفق الحضاري الذي يبتغي هذا النمط الاجتماعي الجديد التمدد من خلاله.

٣. الاعتبار الثالث: الارتباط العضوي بين "مجتمع المعرفة" بوصفه مفهوماً نظرياً، وظاهرة العولمة على أنها حالة آخذة في الصيرورة على مستوى الواقع الإنساني.

٤. الاعتبار الرابع: الانتباه إلى أن الرغبة في الانضواء إلى منظومة مجتمع المعرفة قد تظهر –في غالب الأحوال– كأنها نابعة من إرادة ذاتية للدول والمجتمعات الأقل نمواً. وربما ساعدنا ذلك في اكتشاف الاقترابات الأنسب لمعالجة المفهوم والوصول إلى موقف أرشد تجاهه.

رابعاً: رؤية العالم أداة للتحليل

كانت أولى الشكاوى من عدم التوازن في التدفق المعلوماتي والدعوة لقيام نظام إعلامي عالمي جديد، شكوى مؤسسية، تولّدت داخل المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية للنظام المتمركز. أما اليوم فقد أصبحت إجراءات الاتصال مع الآخر الدولي (الشريك الاقتصادي والعميل والصديق الإلكتروني والرفيق الافتراضي) عملاً يومياً للمواطن العالمي، وحاجة مُلحّة للشركات ومؤسسات الأعمال. ومع ما تحقق من تقدّم في صياغة المواثيق المؤكدة على حق الاتصال والحقوق المرتبطة به من حقوق النفاذ إلى مصادر المعلومات العامة، والحق في التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام، إلا أن الأصوات الشاكية من انتهاك الخصوصية الثقافية والتوظيف الدعائي لمقدّرات الاتصال الدولي، ومحاولة التأثير على القناعات، وممارسات الابتزاز الرقمي التي تمارسها بعض الجهات، والهيمنة الإلكترونية التي تستهدفها دول وشركات ومؤسسات متعددة الجنسية، وغير ذلك من مشكلات الاتصال ما زالت أصواتاً عالية،

وتساؤلات مثل ما أطلقه المفكر الكبير "تيري إيجلتون": "كيف يمكن لثقافة أن تُعوْلِم ذاتها دون أن تختفي؟"[١٢] ما زالت تجد لها وجاهة في ظل محاولات تعميم النموذج. ويولِّد مثل هذا الاستفهام اهتماماً جديداً في دراسات الاتصال، يتعلق بمرحلة ما قبل المنهج؛ مرحلة بناء التصورات ورسم الرؤى الكلية، متجسداً في مفهوم "رؤية العالم". وهو العنصر الغائب في جل الأطر التحليلية المشار إليها سابقاً.

يرى أصحاب تقرير (لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي) أن الانفتاحَ من خلال وسائل الإعلام على الثقافات وأنماط الحياة الأجنبية "يمكن أن يمثل عامل تحفيز وعامل زعزعة للاستقرار في آن واحد؛ إذ يمكن أن يثير كلاً من التقدير والحسد. ولا يتعلق القلق بأن تؤدي سيطرة وسائل الإعلام عبر الوطنية إلى تجانس ثقافي. وربما إلى تدمير الثقافات الأصلية، في البلدان غير الغربية وحدها، فكثير من الناس يشعرون بالقلق من أن تؤدي الصور المنقولة بوسائل الإعلام إلى تقوية الروح الاستهلاكية في المجتمعات خلال المراحل الأولى للتنمية فيها. وتثور تساؤلات بشأن التشوهات والاختلالات الناجمة عن "تصفية" الأنباء العالمية أساساً من خلال مرشحات غربية. ويثور أيضاً شعور بالاستياء؛ لأن تدفقات المعلومات من العالم النامي وداخله ليست كافية. ويأتي الخوف كذلك من تركُّز ملكية وسائل الإعلام مقروناً بالقلق من أن قوة هذا القطاع في تشكيل برنامج العمل السياسي قد لا يترافق معها شعور بالمسؤولية. وأدّت أوجه القلق المتنوعة هذه إلى طرح اقتراح بأن يحاول المجتمع المدني بنفسه أن يوفر قدراً من خدمة البث العامة العالمية، التي لا ترتبط بالمصالح التجارية."[١٣] وهو ما أسهم في خلق جو من التأزُّم والتوتر خلال فترة الحرب الباردة، وإن كانت المحاولات الأخيرة لتنظيم حركة الاتصال الدولي اتسمت بالهدوء النسبي. ومثَّل السعي إلى استخدام تقنيات الاتصال الجديدة وتوسيع نطاقات انتشارها حركة إيجابية بين محوري الشمال والجنوب، وربما قللت الفجوة الرقمية القائمة بين المحورين من حدة التخوُّف الغربي من أن تستخدم دول التخوم هذه التقنية فيما يعكر صوف استقرارها، ولكن هذا لم يمنع بدوره من ظهور أصوات بين الحين والآخر تؤكد تداعي

[١٢] إيجلتون، تيري. **فكرة الثقافة**، ترجمة: شوقي جلال، المشروع القومي للترجمة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م، ص٩٨.

[١٣] لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي. **جيران في عالم واحد**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥م، سلسلة عالم المعرفة، عدد٢٠١، ص٤٣-٤٤.

الآثار الخطيرة للتفاوت التكنولوجي بين المجتمعات الإنسانية، يمكن أن تكون له آثار كارثية على البنى الثقافية والقيمية لدى كثير من المجتمعات.

إن المفترض في الطرح الدولي المتضمَّن في نموذج مجتمع المعرفة والمنبعث من عدد من المنابر الدولية والإقليمية أن يعبّر عن مجمل الاحتياجات الاتصالية لمجموع الدول والأقاليم والثقافات المكونة للمنظومة، كما يتصور أن الاهتمام بإنفاذ مقررات الملتقيات الدولية المؤسِّسة للمنظومة سيتم على نحو متساوٍ بين تلك الدول دون تمييز. وبما أن ذلك لم يحدث في الفترة السابقة فإن السبيل الوحيد إلى إنفاذه هو تصفية الأوضاع التي يمكن أن يكون في استمرارها تعزيز لمظاهر التحيز المختلفة.

ولكن ما يقابل الناظر في أحوال الاتصال الدولي من أوضاع لا يتفق مع مثالية الطرح الذي تعرضه مقولات نموذج مجتمع المعرفة. ومع أنه قد حدث توسع هائل في المدى الذي تصل إليه بعض وسائل الاتصال، تظل هناك أوجه اختلال خطيرة فيما يتعلق بفرص الوصول إلى المعلومات، وفي توزيع التكنولوجيات الأساسية.[١٤]

ويسفر إغفال بُعد الرؤية الاتصالية عن حالتين، تعبِّران عن طرق التعامل مع المنظومة، هي حالة التمركز أو المركزية التي تمثلها الدول الكبرى (الغربية)، وحالة الاغتراب الحضاري والتهميش التي تعيشها دول الجنوب. إن الشعور بالانعزالية وعدم القدرة على المشاركة والتواصل الذي تعيشه مجتمعات الأطراف، هو وضع يمكن أن يولِّد في مقبلات الأيام أزمات يصعب التنبؤ بها. كما أن الحاجة إلى الاتصال، التي قد تكون فيما يتعلق بالأفراد حاجة تحسينية تتحرك باتجاه الضروري كلما تزايد حجم الجماعة. وتزداد تأكيداً في حالة المجتمع الكوني الذي زادت فيه حالة الضرورة الاتصالية مع اطّراد التطور في تقنيات الاتصال.

مظاهر التمركز في بنية النموذج:

لقد برزت فكرة المركزية تاريخياً وفعلياً لتأكيد أهمية التمييز بين بعض البشر وبعضهم الآخر، لأغراض لم تكن عادة لتثير الإعجاب. وحين يستخدم المرء تعبيرات مثل شرقي

[١٤] المرجع السابق، ص٤٤.

وغربي لتمثلَ نقاطَ بداية ونهاية للتحليل والبحث والسياسة، فإن النتيجة عادة هي استقطاب التمييز وتعميقه؛ إذ يصبح الشرقي أكثر شرقية، والغربي أكثر غربية.[١٥] إنها تعبير عن نوع من الإعلاء غير المبرر للذات والتمركز حول الأنا المضخمة، ويقابلها تهميش كامل للآخر. إن هذا التحيّز الجلي للمركزية الغربية في النماذج التنموية والعلوم الإنسانية الغربية يُفقِد محاولات الإنسان الغربي عولمة تلك النماذج والنظريات مشروعيتها ومنطقيتها في الوقت ذاته. وإضافة إلى ما سبقت الإشارة له تبرز معالم التمركز الغربي بوضوح في ظاهرة مهمة، هي ظاهرة التمركز اللغوي.

أ. **التمركز اللغوي:** تمثل حصة الشعوب المتحدثة بالإنجليزية ٦٠%من بين إجمالي مستخدمي الإنترنت. ومع أنّ حصة الشعوب الأخرى مرشحة للزيادة التدريجية خلال السنوات المقبلة، فإنّ ذلك لن يتعارض مع سيادة الصبغة الإنجليزية للشبكة التي تكرّست طوال السنوات الماضية.[١٦] يعلي التمركز اللغوي من شأن اللغة الإنجليزية على حساب اللغات الأخرى في مجالات تقنيات المعرفة بشقيها البرمجي والاعتادي. وبالنسبة للشعوب التي لا تعدّ الإنجليزية لغتها الأم، فإن تنفُّذ اللغة الإنجليزية وعدد قليل من اللغات اللاتينية الأخرى في عالم البرمجيات وتطبيقات الإنترنت، يترك أثره في كبح جماحها عن التعامل مع الشبكة الدولية والاستفادة من معطيات التقنية الاتصالية على النحو الأقصى. ومن مظاهر التحيز والتمركز الغربي سيادة القيم الاتصالية الغربية، فهناك انتقاد مقدَّم مفاده أن القيم الحاكمة على حركة المعلومة ونشرها قد صيغت هي الأخرى على نحو يعلي من القيم الاتصالية الغربية، التي تصنف على أنها قيم منحازة في الأساس الذي تشكّلت به؛ لأنها تعبّر عن حاجات ثقافية وأيدلوجية غربية، ومن ثمَّ تفتقر إلى المعيارية التي ينبغي أن تكون سمة لأي نسق قيمي.[١٧]

---

[١٥] سعيد، إدوارد. **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، ١٩٩٥م، ص٧٦.

[١٦] شاكر، حسام. **المشكلات الثقافية فاقمت الفجوة التقنية بين الشمال والجنوب**، رابط المقال:

- http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/97776-2000-11-04%2000-00-00.html

[١٧] ولنا هنا أن نتخذ ثلاثة نماذج للتحيز في صياغة القيم الحاكمة للنشاط الاتصالي: الأصولية والإرهاب وحقوق الإنسان.

ب. الاغتراب الحضاري: تعيش بعض الأنساق الحضارية المقحمة في المنظومة حالة من الاغتراب الحضاري تجاه النموذج الحضاري الذي يعمل النظام على تعميمه؛ إذ ترتبط هيكلة النظام الاتصالي الدولي بظاهرة الاغتراب الحضاري على نحو عضوي، حيث نجد ارتباطاً إيجابياً بين مقدار ما يوفّره النظام من قابلية للتنوّع، وما يتيحه من تعددية في التمثيل، وبمقدار ما يراعيه من تكامل في الرؤية بين الخيارات الحضارية المختلفة. وقد أشار تقرير (شون ماكبرايد) منذ سبعينات القرن الماضي إلى سمتين تشوبان حركة التدفق الإعلامي من الشمال للجنوب هما: تحريف المضمون والاغتراب الثقافي.[١٨]

خامساً: محددات بناء الرؤية الإسلامية للتواصل

لمعالجة ما سبق عرضه من إشكالات متعلقة بواقع التواصل الإنساني، لا بدّ من وضع محددات منهجية لبناء الرؤية التواصلية القادرة على تحقيق الاستيعاب المنهجي المتجاوز لسلبيات واقع الفكر الاتصالي السائد. وقبل ذلك وأثناءه فإن التواصلية الإسلامية مطالبة بجملة من الإجراءات المنهجية، أهمها:

١. استيعاب المعرفة التواصلية المعاصرة:

تمثل ظاهرة التسليم المطلق بنواتج علم الاتصال الغربي، والأمريكي منه على وجه الخصوص أحد أشكال التبعية التى قعّدت بحركة البحث العلمي في الجامعات العربية والإسلامية. إن هذا النوع من القبول المطلق بنظريات الاتصال الغربية دون إخضاعها للمراجعة النقدية والتقويم المنهجي، والتأكد من قابليتها للتعميم النظري، والتوسّع في التفسير إلى نطاقات تتجاوز أطرها الميدانية، هو ما نددت به بعض الأصوات العربية وهي تدعو لمراجعة عامة للتراث الغربي في هذا المجال، "وخصوصاً الكتابات الأمريكية في

[١٨] ماكبرايد، شون وآخرون. **أصوات متعددة وعالم واحد**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر وللتوزيع واليونسكو، ١٩٨١م، ص٣٣٢-٣٤٨.

الإعلام والتنمية، وذلك بسبب تأثيرها الحاسم على صنَّاع القرار السياسي والثقافي والإعلامي في معظم دول العالم الثالث."[١٩]

وموقف الرفض لناتج العلم الغربي دون إخضاع ظاهرة التخلُّف في هذه المجالات لدراسة شاملة، والتأكد ما إذا كانت الأسباب المنهجية المذكورة هي أصل العِلّة بالفعل، يظل موقفاً وسيطاً إزاء الوضع السابق. هذا مع الإقرار بأن واقع العلم الاتصالي المعاصر منفتحٌ وقابلٌ لتلقي واستيعاب رؤية اتصالية مغايرة. الإقرار الذي يؤسس لموقف أكثر إيجابية؛ إذ ليس هناك –على الأقل– موقف ثالث سوى العكوفية والانكفاء على التجربة الذاتية، التي سلَّمنا بتواضعها ابتداء. فهذه الجدلية والتجاذب من الصعوبة بحيث تتدخل فيها المقدمة بالنتيجة، فتزيد من التعقيدات التي تكتنف حركة البحث الاتصالي فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

٢. الوعي المنهجي بالفضاء المفاهيمي للاتصال المعاصر:

ذكرنا فيما سبق أن المقاربات النظرية لظاهرة الاتصال تصالحت في ثلاثة إشكال أساسية على النماذج والنظم والنظريات. ومع أن هذه الصيغ والأشكال التنظيرية موجودة في كثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن التباين بين النموذج والنظرية والنظام يُعدّ أمراً بدهياً هناك. فالنموذج التفسيري في الاقتصاد ليس هو النظرية الاقتصادية، ولا هو النظام المعرفي أو(البرادايم). أما في علوم الاتصال فإن التداخل بين هذه المفاهيم الثلاثة هو عرف شائع، وقد يصل إلى درجة استخدامها بوصفها مترادفات يحلّ أحدها محل الآخر، دون تحفظ، فقد يطلق على النموذج نظرية كما هو الحال في نماذج (شانون وويفر، وهارولد لازويل، وشرام وغيرهم)، وقد يطلق على النظام نظرية أو العكس كما ورد في دراسة (شرام بيترسون وسيبرت) حول نظريات الصحافة الأربعة. ومن الشواهد الحية على هذا التداخل هذه العبارة التي أوردتها جيهان رشتي في كتابها المهم (الأسس العلمية لنظريات الاتصال) باستخدامها للمفاهيم الثلاثة؛ إذ تقول: "النظرية أو النموذج

[١٩] عبد الرحمن، عواطف. **قضايا التبعية الإعلانية والثقافية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس القومي للثقافة، ١٩٨٤م، سلسلة عالم المعرفة، عدد٧٨، ص٥.

هي محاولة لتقديم العلاقات الكافية التي تفرض وجودها بين المتغيرات التى تضم حدثاً أو نظاماً معيناً... ."[٢٠]

٣. المساهمة في بلورة نظرية شاملة للاتصال:

تعاني علوم الاتصال كما ذكرنا من غياب تفسير محدد للعملية الاتصالية. وإذا كان حلم (شرام) في أن يصبح (مفترق الطرق) الإعلامي حقلاً جاذباً قد تحقق، فإن حلم (ألبرت إنشتاين) بإيجاد نظرية للمجال الموحّد قادرة على تفسير كل الظواهر يبدو حلماً صعب التحقيق. وحقل علوم الاتصال والعلوم الاجتماعية دليل على ذلك، ففي "العلوم الاجتماعية يمكننا أن نرى العديد من النظريات التي تتعايش وتتزاوج، ولكن لا يوجد أنموذج علمي إلا إذا وجدت نظرية قابلة للتحقق والاختبار يمكنها السيطرة علي غيرها من النظريات، وتحظي ككل بالقبول في الوسط العلمي. وفي مجال العلوم الاجتماعية لا توجد اكتشافات جوهرية تتناول الأصول الأساسية لهذه العلوم على خلاف الحال في العلوم الاجتماعية، وبدلاً من ذلك يتم صياغة وبناء نظريات يتعذر اختبارها أو التحقق من صحتها، ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى أن الواقع الاجتماعي يتغير بوتيرة أسرع وأكثر تعقيداً وتشابكاً من المحيط الطبيعي. وقد يبدو من الأصح أن نتحدث في مجال العلوم الاجتماعية عن وجود نظرية أساسية أو تقدم كبير في المعرفة، فذلك أفضل من الادعاء بوجود نموذج علمي ثابت فيها؛ لأن ذلك يقتضي الإقرار بوجود مضامين ودلالات نظرية غير متوافرة في العلوم التي لا تقوم على التجربة العلمية، لقد أصبح من الأمور المعترف بها الآن أنه لا يوجد نموذج علمي ينشد الوصول إلى ما هو أكثر من تنظيم حقل العلوم الاجتماعية فضلاً عن توحيد هذه العلوم."[٢١]

وإذا كنا قد قدّمنا الحديث حول المفاهيم والنماذج والنظم والنظريات، فلعل من المفيد من الناحية العملية أن نحاول تعريف النموذج العلمي وموقفه في بناء النظرية، ثم التعريف بالنموذج المعرفي Paradigm. ويعدّ النموذج القياسي الذي تستند إلية النظرية

[٢٠] رشتي، جيهان أحمد. **الأسس العلمية لنظريات الاتصال**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م، ص٣١.
[٢١] عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلانية والثقافية في العالم الثالث**، مرجع سابق، ص٢٧.

هـو أول دعامـات النظريـة، وهـو ذلـك النمـوذج الـذي يشـتمل علـى الصـياغة الخاصـة بـالظواهر الـتي تقـوم النظريـة بتفسـيرها، وعلـى العلاقـة التفسـيرية الأساسـية الـتى توضـح الأسلوب الذي تعمل بواسطته الظواهر.

٤. التواصل مع الأنساق المعرفية الفاعلة في بنية العلم:

من الطبيعي –نظراً للاختلاف العميق في المنطلقات الفكرية للعقل المسلم مع نظيره الغربي– أن تكون له رؤيته الخاصة لعلم الاتصال وظواهره. لقد ملئت المكتبة الإسلامية بنتـاج غزيـر مـن الدراسـات النظريـة البحتـة حـول قضـايا الاتصـال والإعـلام مـن المنظـور الإسلامي، ولكننا –على الأقل في وقتنا الراهن– لا نقوى على القول إن التنظير المجرد في مجال الأسلمة "عديم الفائدة"، ولكنه بكل المعايير "قليل الجدوى"، فعلوم الاتصال ذات طبيعة تطبيقية، والتنظير لها يجب أن يستصحب هذا البُعد، ومن ثم إذا أعدنا النظر في المجادلات العلمية سنجد أنها تدعونا أولاً إلى تقويم الواقع التطبيقي.

ومن هذه الزاوية يجب التسليم بأن اتجاهات التأصيل النظري العربي والإسلامي لم تفلح في توجيه نقد قوي ومؤثر لنظريات الاتصال الغربية بحيث ينعكس ذلك على وجودها المتنفذ، حتى على مستوى المؤسسة العلمية العربية الإسلامية نفسها، أو يسوغ القبول المنطقي للبدائل النظرية التي تطرحها.

استندت محاولات التنظير إسلامياً –في تسويغها لأهمية التأصيل– إلى استشهادات شرعية ووقائع تاريخية وتجريدات منطقية. ومن أمثلتها حزمة المسوّغات التي قدمها عبد القادر طاش في مقاله: إضاءات حول الإعلام الإسلامي، الذي نشره ضمن سلسلة كتاب الأمة.

اتسمت التنظيرات الإسلامية بالتشتت الأفقي زماناً ومكاناً، وظلت على افتقارها إلى التراكم الضروري، وهو ما يجعلنا نستغرب كون بعض التنظيرات الأقدم صدوراً بدت أكثر نضجاً ورصانة، وأشد إتقاناً من الدراسات الأحدث، التي ظلت إلى وقت قريب تتسم بالسطحية وضعف التأثير.

ويلاحظ أيضاً أنه لم يتم استيعاب الاجتهادات الإسلامية في مجال النظرية الاتصالية على المستوى الكُلي للعِلْم (عربياً وإسلامياً وعالمياً) مع توالي التأكيد عالمياً على أهمية توسيع الأفق النظري لعلوم الاتصال. كما لم يتم استيعاب تلك الاجتهادات في صلب المؤسسة (الجامعية) في بلدانها في هيئة مساقات دراسية أو كتب منهجية، أو برامج بحثية جادة وفاعلة.

كل ذلك يؤكد:

أ. أهمية وجود برنامج بحث علمي في مجال أسلمة علوم الاتصال يعمل على أن ينظم الجهود التأصيلية في سياق كلي تراكمي، ويكفل لها الاستدامة.

ب. أهمية استيعاب الاجتهادات التنظيرية في سياق المؤسسة الجامعية وكليات الإعلام في هيئة كتب منهجية، وهو أمر يستدعي المرور بثلاث مراحل:

١. رفع مستوى التفاعل العلمي عبر الملتقيات الدورية الضرورية، لمراجعة تلك الاجتهادات ومناقشتها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

٢. السعي إلى النفاذ بقضايا الاتصال الإسلامي إلى مركز اهتمامات الجماعة العلمية الاتصالية، ويجب أن نسلِّم هنا أن هذا المركز يوجد الآن في الغرب.

٣. تشجيع الدارسين من خارج الدائرة الاسلامية على دراسة نظم ونظريات الاتصال الإسلامية، مما سيمنحها قدرة أكبر على النفاذ والمقبولية، ومن ثم يرفع من فرص الدول الإسلامية في المساهمة في إعادة توجيه المنظومة الكلية للاتصال الدولي.

خاتمة:

وفي الختام لا بدّ لمسألة الأسلمة والتأصيل من أن تجد مكانها ضمن السياق الكلي للفكر الاتصالي العالمي، ومجرد محاولة التأسيس على أن النموذج التأصيلي هو نموذج قائم

بذاته ومنعزل باهتماماته الخاصة عن الحركة الكلية لعلوم الاتصال، هو وضع غير طبيعي، وسيجعل الأطروحات التأصيلية تعمل خارج دائرة التأثير والتفاعل المنتج. وربما انتهى بالمحاولة التأصيلية إلى نمط إيدلوجي مغلق ومنغلق في الوقت ذاته، أو خيارٍ طرفٍ ميؤوس منه.

إن الطرح الإسلامي مطالب بأن يوجد لنفسه مكاناً في عمق بنية العلم الاتصالي، مروراً بالمشاركة الفاعلة في خضم ساحة الجدل النظري المشغولة بخليط غير متجانس من التوجهات والرؤى النظرية. والاستدراكات النقدية الإسلامية على الواقع الاتصالي يجب أن توجه مباشرة إلى النموذج الماثل، مع التأكيد على مشروعية وأحقية النموذج الإسلامي في أن يطرح نفسه بديلاً أو نموذجاً مقابلاً.